التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

Green finance as one of the green economy tools to achieve sustainable development in Algeria

د.رقية حدادو[1]*

[1] المركز الجامعي بآفلو، مخبر: الدراسات القانونية والإقتصادية **r.haddadou@cu-aflou-edu.dz**

تاريخ الاستلام: 2021/08/07 تاريخ القبول: 2021/10/10 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

مواكبة للتغيرات البيئية التي يعيشها العالم مؤخرا بسبب الآثار السلبية الناجمة عن الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية وطرق الإنتاج ، فقد جاءت هذه الورقة البحثية بهدف التعرف على التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الاخضر، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الصيرفة الخضراء، السندات الخضراء و الجباية الخضراء بحيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، للكشف عن مصادر التمويل الاخضر مع الإشارة إلى أهم المشاريع الصديقة للبيئة في الجزائر، وقد توصلنا إلى أنه ورغم الجهود المبذولة للجزائر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال آليات الاقتصاد الاخضر و طرق تمويله على غرار الضرائب والرسوم البيئية، لا تزال تعاني من غياب التوجه البيئي للمصارف في منتجاتها البيئية .

الكلمات المفتاحية: تمويل أخضر؛ سندات خضراء؛ تنمية مستدامة؛ إقتصاد أخضر؛ مشاريع خضراء.

تصنيف JEL: Q01، Q5، Q57.

Abstract:

Keeping up with the recent environmental changes that the world has seen as a result of the negative effects of irrational use of natural resources and production methods, this research paper sought to identify green finance as one of the green economy's tools, as well as its role in achieving sustainable development through green banking, green bonds, and green taxation. As a result, we relied on a descriptive analytical method to uncover the sources of green funding with reference to Algeria's most important environmentally friendly initiatives. Suffering from a lack of environmental orientation on the part of banks in their environmental goods.

Keywords: green finance; green bonds ; sustainable development ; green economy ; green projects.

Jel Classification Codes: Q01; Q5; Q57.

***المؤلف المرسل**

1. **مقدمة:**

بدأ الاهتمام والنظر نحو الاقتصاد الاخضر باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة حيث كانت البداية من قمة الارض ريو دي جانيرو عام 1992 ، وبعد عشرين عاما في (ريو دي جانيرو) مرة اخرى في مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة آفاق جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة ، ومؤتمر ريو +20 يلزم حكومات الدول بتطبيق وعودها في نمو اقتصادي عادل ومستدام . فجميع الدول أصبحت تعمل على تحقيق التوافق بين متطلبات التنمية والتقدم الصناعي وفي نفس الوقت تحمي البيئة والموارد الطبيعية، والحد من الآثار السلبية التي تؤثر على الجانب البيئي والاقتصادي معا من خلال تشجيع آليات التمويل الأخضر.

من هذا المنطلق سوف تتمحور دراستنا حول امكانية المضي نحو الاقتصاد الاخضر من خلال الاعتماد على التمويل الأخضر لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة من اجل تحقيق تنمية مستدامة تصاحبها اثار بيئية نظيفة غير ضارة واثار اجتماعية لإعادة التوازن البيئي وتقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء .

1.1 إشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم التمويل الأخضر كأداة لدعم الاقتصاد الاخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟ وماهي الأساليب المعتمدة لذلك؟

2.1 فرضيات الدراسة: للاجابة على الاشكالية الرئيسية نتوقع الفرضيات التالية:

- ✓ يمثل الاقتصاد الاخضر أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة و الحفاظ على التوازن البيئي.
- ✓ مصادر التمويل الاخضر في الجزائر غير كافية لتحقيق التنمية المستدامة.

3.1 أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من كونه يتطرق لموضوعين من أهم الموضوعات الحديثة والتي لها أبعاد استراتيجية وهي التنمية المستدامة وكذا الاقتصاد الأخضر وأساليب تمويله، إضافة إلى تميزها بالاهتمام الدولي بحيث نجد أن برنامج البيئة للأمم المتحدة قد أصدر دليلا مهما للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تسليط الضوء على مفهومي التنمية المستدامة و الاقتصاد الاخضر وتحديد العلاقة بينهما.

2- التعرف على التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر وأهم أساليبه لخدمة اهداف التنمية المستدامة.

3- الوقوف على مصادر التمويل الأخضر وأهم المشاريع والانجازات المستدامة بالجزائر.

5.1 منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق اهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل وصف متغيرات الدراسة، وكذا عرض وتحليل تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مجال التمويل الأخضر.

وبغية تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى :

- ✓ المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة والتمويل الأخضر.
- ✓ المحور الثاني: أساليب التمويل الأخضر لخدمة أهداف التنمية المستدامة
- ✓ المحور الثالث: مصادر التمويل الأخضر وأهم المشاريع والانجازات المستدامة بالجزائر.

2. الإطار النظري للاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة والتمويل الأخضر:

اكتسب الاقتصاد الأخضر اهتماما دوليا بارزا منذ فترة حديثة نسبيا، فهو يستند إلى عقود زمنية من التحليل والنقاش بشأن التفاعل بين الإنسان والاقتصاد والبيئة، كما يرتبط تكوينه الجوهري بمفهوم التنمية المستدامة.

1.2 الاقتصاد الأخضر:

بعد الاعتراف بالمخاطر التي يثيرها تغير المناخ وتدهور النظام الايكولوجي غير المستدام، وإثر الأزمة المالية لسنة 2008 التي شهدها العالم، والتي أدت إلى إضعاف الجهود الرامية الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ازداد التركيز أكثر على إبراز أهمية الاقتصاد الأخضر.

يمكن تحديد مفهوم الاقتصاد الاخضر فيما يلي:

يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه :" ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق المساواة الاجتماعية، مع خفض المخاطر والندرة البيئية." (عبد العظيم، 2014، صفحة 6)

أما البنك الدولي فيعرف الاقتصاد الأخضر على أنه: " ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية، كما يراعي المخاطر الطبيعية، ودور الإدارة البيئية في ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية، ولابد أن يكون النمو شاملا." (مرزوق، حميد، و ابراهيم، 2016، الصفحات 19-20)

وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا عمليا بأنه: " اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الايكولوجية ." (خنفر، 2014، صفحة 56)

من التعريفات السابقة نستنتج بأن الاقتصاد الاخضر هو الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية. بحيث يهدف إلى الربط بين متطلبات التنمية بشتى أنواعها وبين حماية البيئة، وتكمن أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في تحقيق التنمية المستدامة، توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة، التخفيف من الفقر وتوفير الوظائف الخضراء.

2.2 التنمية المستدامة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العقدين الماضيين على اهتمام العالم، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، ونتيجة لذلك فقد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لجميع شعوب العالم.

لقد ظهرت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة على الساحة الدولية، لذلك سنحاول التطرق لأهمها فيما يلي:

عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها :" التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها." (سليمان، 2014، صفحة 35)

وقد عرفها المفكران **ساتو** و **هيرياما** على أنها:" تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد." (قادري، 2013، صفحة 56)

استنادا على التعريفات السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي يلبي احتياجات ورغبات الأجيال الحالية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية والمادية لتحقيق نمو اقتصادي مع مراعاة البعد البيئي ودون المساس بحقوق واحتياجات الأجيال القادمة.

لا يمكن اعتماد التنمية المُستدامة على الجانب البيئي فحسب وانما تشمل ايضاً جوانب اقتصادية واجتماعية وهي تنمية ذات ابعاد ثلاثية مترابطة ومتكاملة تتمثل في:

- التنمية الاقتصادية وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الثروة.

- التنمية الاجتماعية وتحقيق المساواة والتماسك والحراك الاجتماعي.
- المحافظة عل البيئة والموارد الطبيعية.

و تتقاطع مع هذه الأبعاد الثلاثة قضايا عدة لها علاقة بالتوعية والتعليم وبناء المؤسسات ومشاركة المرأة والشباب والتدريب والإعلام والمنظمات الأهلية غير الحكومية. (بوضياف و بوضياف ، 2018، الصفحات 97-98)

ويرتكز مفهوم الاقتصاد الاخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل الاقتصاد الاخضر طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر **العلاقة** بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء بالكل، فالتنمية المستدامة تمثل الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بينما يمثل الاقتصاد الأخضر الوسيلة العملية التي تساعد في الوصول للتنمية المستدامة ولا يعتبر بديلا لها. بحيث يلعب الاقتصاد الأخضر دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات الخضراء، وبالتالي توفير الوظائف الخضراء التي تعمل في المشاريع الصديقة للبيئة، وأيضا للحد من الفقر.

3.2 التمويل الأخضر:

يعتمد التمويل الأخضر أساسا على فكرة تخضير النظام المالي من خلال تطبيق الإدارة الفعالة للمخاطر البيئية عبر النظام المالي، وقد تعددت التعريفات حول هذا المصطلح نذكر منها ما يلي: (بوشناف، 2021، صفحة 160)

تعرفه منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بأنه: " التمويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من التلوث وانبعاثات الغازات الدفينة، والتقليل من النفايات وتحسين التبادل في استخدام الموارد الطبيعية."

أما بنك الشعب الصيني فيعرف التمويل الأخضر على أنه : "سلسلة من السياسات والترتيبات المؤسسية لجذب الاستثمارات الرأسمالية الخاصة إلى الصناعات الخضراء مثل حماية البيئة والحفاظ على الطاقة والطاقة النظيفة من خلال الخدمات المالية بما في ذلك الإقراض، صناديق الإسهام الخاصة، السندات، الأسهم والتأمين."

تبرز أهمية التمويل الأخضر من خلال النقاط التالية: (خنفر، 2014، صفحة 57)

- يوفر التمويل الأخضر التمويل اللازم للاستثمار في مجال الزراعة، المياه العذبة، الثروة السمكية

وصناعة الغابات والمحميات و مع مرور الوقت التي تنتج عنها تحسين جودة ونوعية التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الزراعية.

- يعمل التمويل الأخضر على زيادة مستوى الكفاءة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدى القصير والطويل على حد سواء.
- يسهم التمويل الأخضر في التقليل من معدلات الفقر عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والأنظمة الأيكولوجية وضمان تحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق تدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء.
- يعمل على توفير وزيادة في الوظائف الجديدة ولا سيما في الزراعة والطاقة والنقل.
- الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي، وهو يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات للقطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك اصلاحات تمكينه على مستوى السياسات الاقتصادية.
- إعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والبنية التحتية والمؤسساتية عن طريق زيادة حصة القطاعات الخضراء في الاقتصاد.
- تخفيض كميات الطاقة والموارد في عمليات الانتاج غير النظيف، ما يؤدي إلى تقليل النفايات وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

3. أساليب التمويل الأخضر لخدمة أهداف التنمية المستدامة:

لم يعد التحول نحو الاقتصاد الأخضر خيارا، بل أصبح ضرورة بسبب مستويات الضرر التي سببتها الممارسات الاقتصادية التقليدية على مختلف جوانب الحياة، مما يتطلب بناء استراتيجيات وسياسات جديدة تساعد على إنجاح هذا التحول على غرار التمويل الأخضر وأساليبه المختلفة.

1.3 الصيرفة الخضراء:

تمثل الصيرفة الخضراء اتجاها جديدا للصيرفة يسعى إلى توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل للمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون أو الصديقة للبيئة.

1.1.3 تعريف الصيرفة الخضراء :

تعرف الصيرفة الخضراء على أنها:" المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك لعملائه الذين يراعون الأثر البيئي والاجتماعي في أعمالهم." (سلمان، 2017، صفحة 22)

وتعرف أيضا على أنها: "شكل من أشكال البنوك الذي تستمد منها الدولة فوائد بيئية، حيث تقوم أنشطته الرئيسية على تحسين البيئة وتطوير استراتيجيات مصرفية شاملة تضمن تنمية اقتصادية كبيرة وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة."

من التعريفات السابقة يتبين بأن الصيرفة الخضراء هي أحد أشكال البنوك العادية إلا أنها تولي اهتماما خاصا وكبيرا للعوامل البيئية والاجتماعية ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائها والترويج للأنشطة والمشاريع التي تضمن تنمية اقتصادية وتعزز الممارسات الصديقة للبيئة.

فالمصارف الخضراء هي المؤسسات المالية التي تستخدم التمويل العام للاستفادة منه في تمويل الطاقة النظيفة. فهي مؤسسات تمويل عامة أو شبه عامة توفر دعما ماليا منخفض التكلفة، وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون من خلال الاستفادة من التمويل العام وعبر استخدام آليات مالية مختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة، بحيث يدعم كل دولار واحد من التمويل العام عدة دولارات من الاستثمارات الخاصة.

2.1.3 أهداف الصيرفة الخضراء:

تسعى المصارف الخضراء إلى تحقيق عدة **أهداف**، من بينها زيادة استخدام الطاقة النظيفة، وزيادة كفاءة استخدام الأموال العامة، وتوجيه الأسواق المالية الخاصة الناضجة نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة. فهذه المصارف تسعى نحو تعزيز الطاقة الأرخص، والأنظف، والأكثر موثوقية. وعلى الرغم من أن المصارف الخضراء قد تأخذ أشكالا مختلفة، فهناك عموما ثلاثة هياكل يجب أخذها في الاعتبار: أو لا يمكن للمصرف الأخضر أن يكون قائما بذاته ككيان شبه مستقل، ويسمح هذا الهيكل بأعلى درجات المرونة والاستقلالية. وثمة خيار آخر هو أن يقام المصرف الأخضر داخل هيئة حكومية قائمة. وأخيرا يمكن دمج المصرف الأخضر في مصرف آخر كبير، حيث يمكن تأسيسه كشركة تابعة منفصلة. (باحيدرة، 2014)

2.3. السندات الخضراء:

السندات الخضراء هي أحد خيارات التمويل المتاحة للشركات والحكومات الراغبة في دعم الاستثمارات والمشروعات التي تتعلق بالمناخ والبيئة، ولذلك يسميه البعض بـ "التمويل الأخضر".

وبحسب البنك الدولي، ينجذب المستثمرون إلى السندات الخضراء لأنها تمكنهم من الاستثمار في أعمال ذكية مناخيا مع قدرتهم على تتبع أثر استثماراتهم من خلال التقارير المطلوبة في إطار مبادئ السندات الخضراء.

1.2.3 تعريف السندات الخضراء :

تعرف على أنها: " السندات التي توجه حصيلة إصدارها للاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة، وهي مثل السندات الأخرى لكنها تتطلب معايير ومبادئ رفيعة خاصة بها وبالمشاريع المختارة للتمويل." (بلحسين، 2018، صفحة 271)

في عام 2008، أصدر البنك الدولي **أول سند أخضر**، وفي عام 2013 أصبحت مؤسسة التمويل الدولية أول مؤسسة تصدر سندا أخضر معياريا عالميا بقيمة مليار دولار، مساهمة بذلك في تحويل سوق السندات الخضراء من الأسواق المتخصصة إلى الأسواق العامة.

ويقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بإقناع مجموعة متنوعة وواسعة من المستثمرين من المؤسسات والأفراد لتعبئة الأموال اللازمة للتمويل المناخي، ويعرّفان الكثير من المستثمرين الذين يستثمرون لأول مرة بفئة أصول السندات الخضراء.

كما قامت مؤسسة التمويل الدولية، بالتعاون مع شركة إدارة الأصول الأوروبية "أموندي" بإنشاء

صندوق السندات الأساسية الخضراء، مع توفير تغطية تأمينية ضد الخسارة الأولى للمساعدة في تقليل المخاطر وجذب المستثمرين لهذا النوع من التمويل.

وتعد مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر الجهات المصدرة للسندات الخضراء في العالم، وقد عبأت ما يزيد على 16 مليار دولار من خلال إصدار أكثر من 200 سند أخضر منذ عام 2008 لصالح استثمارات مرتبطة بالمناخ والبيئة. وبلغت قيمتها حتى الآن 13 مليار دولار جرى تنفيذها عبر 150 عملية وبـ 20 عملة. (ابراهيم ، 2020)

2.2.3 مميزات السندات الخضراء :

إن الاستخدام المحدد للأموال التي يتم الحصول عليها لمساندة تمويل مشروعات معينة، هو الذي يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية، حيث يقيم المستثمرون الأهداف البيئية المحددة للمشروعات التي تهدف السندات إلى مساندتها وفقا للبنك الدولي.

ومن ضمن أهم المشروعات التي يمكن إصدار سندات خضراء لتمويلها، مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والإدارة المستدامة للنفايات، والاستخدام المستدام للأراضي، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ والمدن الجديدة.

ووفقا لوكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز" فقد كان من المتوقع أن تزداد إصدارات السندات الخضراء هذا العام وسط مناخ مشجع لكنه بدأ في الخفوت مع تداعيات تفشي وباء كورونا. فعالميا، كان من المتوقع أن يزداد إصدار السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة بنسبة 24% لتصل إلى 400 مليار دولار هذا العام، بينها 300 مليار دولار للسندات الخضراء وحدها.

ولكن خلال الـ 5 أشهر الأولى من 2020 انخفضت إصدارات السندات الخضراء بنسبة 36% مقارنة بنفس الفترة خلال العام الماضي، والذي شهد إصدارات بكميات غير مسبوقة بلغت 261.9 مليار دولار، لتصل خلال النصف الأول من 2020 إلى 66.6 مليار فقط.

وانخفضت إصدارات المؤسسات المالية للسندات الخضراء للنصف، حيث حولت جائحة كورونا أولوية البنوك لتلبية حاجات عملائها الحاليين للتخفيف من أثر التباطؤ الاقتصادي. (ابراهيم ، 2020)

3.3. الجباية الخضراء:

تعد الجباية البيئية من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئة والأكفأ على الإطلاق، وذلك لأن الجباية البيئية والمتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة تهدف إلى التعويض على الضرر الذي يتسبب فيه التلوث، على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد، وفي نفس الوقت هي الوسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف.

1.3.3 تعريف الجباية الخضراء:

تعرف الجباية البيئية على أنها:" نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا، بحيث أن إسقاط وصف البيئة على الجباية في حالة ما إذا كانت وعائها أو ما ينوب عن عبارة عن وحدة طبيعية."

أما الديوان الأوروبي للإحصاء، فقد عرفها على أنها :" اقتطاع نقدي يرتكز وعاؤه على الموارد والخدمات التي تشكل مخاطر على البيئة أو على عمليات استغلال الموارد الطبيعية باعتبار أن أي تغيير قد يعيب أحد خواصها هو تلوث بيئي يؤثر على توازنها."

ويعرفها المعهد الفرنسي للبيئة على أنها :" كل الاقتطاعات المالية المباشرة وغير المباشرة التي تنصب أوعيتها على كافة التأثيرات السلبية على البيئة، فهي كافة الضرائب والرسوم التي تستخدمها إدارة الضرائب لأجل تمويل عمليات إصلاح الأضرار التي يسببها متحملوها سواء كانوا منتجين أو مستهلكين." (طالبي، 2007، صفحة 317)

فالجباية البيئية تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة وتتعدد صور الجباية البيئية حسب تعدد الجباية بصفة عامة وذلك على النحو التالي:

- **الضرائب البيئية:** هي كل الاقتطاعات المالية الجبرية التي تكون دون مقابل أو نفع خاص يستفيد منه المكلف الذي قام بنشاط ألحق أو يلحق مستقبلا الضرر بالبيئة، وتقتطع مرة في السنة مثل الضريبة على النشاطات الملوثة.

- **الرسوم البيئية:** هي اقتطاعات نقدية جبرية يدفعها المكلف مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة، ويدفعها كلما طلبت الخدمة، مثل الرسم على الوقود.

- **الأتاوة البيئية:** هي اقتطاعات نقدية ذات قيمة رمزية يدفعها المكلف لقاء ما استفاد من خدمات الدولة مثل التزود بالمياه الصالحة للشرب بفرض إتاوة تتناسب وحجم الاستهلاك. (برحماني، 2015، صفحة 401)

2.3.3 أهداف الجباية البيئية: للجباية البيئية أهداف محددة نبرز أهمها فيما يلي:

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تتضمنه الجباية البيئية من إجراءات ردعية سواء كانت ضرائب أو رسوم أو غرامات مالية، أو من خلال ما تتضمنه من إجراءات تحفيزية.
- إيجاد مصادر مالية جديدة يتم من خلاله إزالة النفايات والحد من التلوث .
- ضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع وهذا ما تنص عليه مختلف التشريعات.
- غرس ثقافة المحافظة على البيئة لدى المجتمع.
- وقاية البيئة دوليا ومحليا من النشاط الإنساني الضار.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. (صديقي و مسعودي، 2008، الصفحات 4-5)

4. مصادر التمويل الأخضر وأهم المشاريع والانجازات المستدامة بالجزائر:

يمثل الاقتصاد الأخضر ذلك النشاط الذي يتوافق مع البيئة، فأصبح بذلك مطلبا أساسيا وحتميا وهذا من أجل الحد من التدهور البيئي أو التخفيف من حدته. وفي هذا الإطار فإن الجزائر

تعتبر من الدول التي أولت اهتماما خاصا للاقتصاد الأخضر وبذلت العديد من الجهود في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال اعتمادها على مصادر متنوعة لتمويل الاقتصاد الأخضر وسن القوانين وإنشاء الهيئات المساعدة على ذلك وإنجاز المشاريع الصديقة للبيئة.

1.4 مصادر التمويل الاخضر بالجزائر: لقد عملت الجزائر على توفير مصادر مختلفة تعمل على تشجيع الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة، يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

1.1.4 مصادر تمويل محلية: وتتمثل هذه المصادر في: (بن قرينة و فروحات، 2012، الصفحات 21-22)

أولا- الرسوم والضرائب: وتبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الماء والهواء، وفيما يلي أهم هذه الرسوم:

أ. الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة: وتتمثل في :

- ❖ رسم إخلاء النفايات العائلية: وتتراوح بين 40 دج و 1000دج سنويا/ للعائلة.
- ❖ رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية: ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 24000 دج/طن.
- ❖ رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة: ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 10500 دج /طن.
- ❖ الرسم على الأكياس البلاستيكية: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، ويقدر مبلغ الرسم بـ 10.5دج/ كغ، ويوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة و مكافحة التلوث.

ب. الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة: ويقدر مبلغ الرسم بـ 9000دج للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و20000دج بالنسبة للمنشآت المصنفة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي و120000دج للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة الإقليم.

ت. الرسم الخاص بالانبعاثات الصناعية السائلة: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2003، حيث تم إنشاء الرسم التكميلي للتلوث الجوي وتخصيص نسبة 30% من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات.

ث. إتاوة المحافظة على جودة المياه: أدرجت ضمن قانون المالية لسنة 1993 وهي إتاوة تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية .

ثانيا- الصناديق و المؤسسات: اهتمت الدولة الجزائرية في إطار **تمويل** الاقتصاد **الأخضر** والمشاريع البيئية بإنشاء الصناديق والمؤسسات التالية: (فروحات ، 2010، الصفحات 131-132)

أ. صندوق البيئة ومكافحة التلوث: تم إنشاؤه ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار وتحسين آدائها البيئي والاقتصادي، ويتم تمويله من المصادر الآتية:

- ❖ الرسم على النفايات الملوثة والخطيرة بنسبة 75%.
- ❖ الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75%.
- ❖ الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة بنسبة 75%.
- ❖ الرسم على البنزين العادي والممتاز والرصاص بنسبة 50%.

ب.الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم: تم إنشاؤه بمقتضى قانون المالية لسنة 1995، وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة، وتتعلق العلاوات بـ :

- ❖ الدراسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم والبيئة.
- ❖ المشاريع الاقتصادية التي تستعمل التكنولوجيا النظيفة.

ت. صندوق التجهيز وتهيئة الاقليم: يمثل الصندوق آداة جديدة تم إنشاؤه من أجل إنجاز وتطبيق البرامج ونشاطات الدعم المتعلقة بالسياسة الوطنية لتهيئة الاقليم والبيئة.

ث. الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003، من أجل تمويل الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية، والمساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الاستعجالي في حالة حدوث التلوث البحري.

ج.صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2002، وقد خصص له مبلغ مالي قدر بـ 500 مليون دج، وهو تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، وتتمثل أهم الأنشطة التي سيقوم بتمويلها تلك المتعلقة بمكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي؛ تطوير إنتاج الحيوانات في المناطق السهبية؛ تقويم إنتاج الدواجن؛ حماية مداخيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية.

2.1.4 مصادر التمويل الدولية: ويمكن ذكرها فيما يلي: (بن قرينة و فروحات، 2012، الصفحات 25-27)

أولا: خصص البنك الأوربي للاستثمار 34% من تمويلاته في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة 2001 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة ، إضافة إلى مجموع القروض التي منحها البنك الأوربي للجزائر سنة 1997 والتي قدرت بـ 733 مليون يورو .

ثانيا: خصص الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1.5 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة إنجازات بالإضافة لإيطاليا فقد قدمت أيضا للجزائر مساعدة قدرت بـ 7 ملايين يورو لتمويل أربع مشاريع بيئية.

ثالثا: البنك الإسلامي للتنمية فقد منح الجزائر قرضا بمبلغ 32.07 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الري بواحات واد ريغ بتقرت، وتجدر الإشارة بأن حجم التمويلات التي منحها البنك الإسلامي للتنمية للجزائر منذ إنشائه عام 1975 قدر بـ2.2 مليار دولار منها 1.7 مليار دولار خصص لتمويل عمليات تجارية فيما وجه الباقي لمشروعات تنموية.

رابعا : قام البنك الدولي بتنمية المشاريع التالية:

- ❖ مشروع مراقبة التلوث الصناعي في ولاية عنابة والذي يهدف إلى تخفيض التلوث في هذه المنطقة، واستفادت الجزائر من قرض بمبلغ 78 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي تم توزيعه كما يلي:
  - المؤسسة الوطنية للأسمدة: 35 مليون دولار أمريكي.
  - المؤسسة الوطنية للحديد والصلب: 32.5 مليون دولار أمريكي.
  - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: 10.5 مليون دولار أمريكي.
- ❖ توريد التجهيزات والمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب و قنوات صرف المياه وإنجاز محطات تطهير المياه القذرة بمغنية وتلمسان وسطيف وذلك من خلال قرض بمبلغ 250 مليون دولار.
- ❖ إصلاح شبكات التزود بمياه الشرب في عشر مدن و 22 محطة لتطهير المياه القذرة عن طريق قرض بمبلغ قدر بـ 110 مليون دولار.
- ❖ التدعيم المؤسساتي لتهيئة أحواض السدود والذي كلف مبلغا قدر بحوالي 19 مليون دولار.
- ❖ التشغيل الريفي للمناطق الواقعة بالغرب الجزائري من خلال قرض بمبلغ 89 مليون دولار.

خامسا : وفيما يخص **صندوق البيئة العالمي** فقد قام بتمويل المشاريع التالية :

- المنطقة الغربية للمتوسط: هبة قدرها 7 مليون دولار.
- الحظيرة الوطنية للقالة: هبة مقدارها 7 مليون دولار.

سادسا: برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد قام بـ:

- تدعيم الإجراءات المؤسساتية والمخابر وتكوين ووضع نظام لجمع المعلومات ونشرها : هبة بمبلغ 900 ألف دولار تكملة للكلفة الإجمالية للمشروع المقدرة بـ 1.8 مليون دولار.
- متابعة المعاهد الدولية حول التغيرات المناخية : هبة بمبلغ 300 ألف دولار.

2.4 المشاريع الصديقة للبيئة في الجزائر للانتقال للاقتصاد الأخضر:

أولا- البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في الجزائر (2011- 2030): يدور هذا البرنامج حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاوات وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2030 منها 12000 ميغاوات موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء ، 10000 ميغاوات موجهة للتصدير. إن الطاقات المتجددة متواجدة في صميم السياسة الطاقوية والاقتصادية للجزائر حتى سنة 2030 وسيكون حوالي 40% من انتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية واللتين ستكونان محرك لتطوير اقتصاد مستدام من شأنه التحفيز على نموذج نمو جديد. (زعرور و جواهرة، 2018، صفحة 325)

ثانيا- الاستراتيجية الوطنية للبيئة الجديدة (2017- 2035):

استجابة للنموذج الجديد للتنمية الاقتصادية، تتكفل الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035 بـ 14 من بين 17 هدف للتنمية المستدامة للأمم المتحدة التي التزمت بها الجزائر أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة سنة 2015. وتتركز هذه الاستراتيجية على سبعة (07) محاورو هي تحسين الصحة ونمط الحياة؛ المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني؛ تأمين الأمن الغذائي المستدام؛ تطوير الاقتصاد الأخضر و التدويري؛ زيادة مقاومة الجزائر للتصحر؛ زيادة مقاومة الجزائر للتغيرات المناخية ومشاركتها في المجهودات الدولية ووضع حوكمة بيئية. (https://www.me.gov.dz/a/)

ثالثا- البرنامج الوطني لتمويل المرأة الماكثة في البيت لتشجيع الإقتصاد الأخضر:

لقد تم التأكيد على أهمية تشجيع المرأة للتوجه نحو إنجاز مشاريع تدويرية و تسمح باستغلال مخلفات النشاطات المنزلية و كذا النفايات المضرة بالبيئة من أجل إنتاج سلع و منتجات مربحة. حيث

أن وكالة أنجام سجلت إهتمام متزايد بمجالات الاقتصاد الأخضر خاصة لدى فئة النساء حيث يحصي ما يزيد عن 1151 مشروع في مجال الصناعات التدويرية و الاقتصاد الأخضر، و هي مشاريع صديقة للبيئة على غرار إستخلاص الزيوت الأساسية. وللإشارة، فقد تم تنظيم بدار البيئة بتيبازة، معرضا لمؤسسات تنشط في مجالات الرسكلة وصناعة السلل و الدوم و إستخلاص الزيوت الطبيعية ، قبل أن يتم إعطاء إشارة إنطلاق ورشة تكوينية وقافلة تحسيسية حول الإقتصاد الأخضر و أهميته. من جهتها، صرحت وزيرة البيئة أن "الإقتصاد الأخضر يعد نموذجا من نماذج التنمية المستدامة وهو رؤية و توجه جديد للجزائر" ، داعية الشباب إلى الإنخراط فيه والعمل على بعث مشاريع صديقة للبيئة.

رابعا- المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: في دراسة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة في الجزائر، أكدت أنه يمكن خلق 1421619 فرصة عمل في قطاع الاقتصاد الأخضر بين 2011 و 2025 مقارنة مع 273.000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 في مجالات العمل المرتبطة بالبيئة، مثل إعادة تدوير النفايات والطاقات المتجددة، وفي وثيقة المخطط الوطني الجزائري للتهيئة الإقليمية تشير الحكومة أن التنمية المستدامة تشكل بعدا يوجه مجموعة الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الاقليمية، بحيث يتجه الخط التوجيهي الأول نحو اقليم مستدام فهو يمزج بين بعدين رئيسيين هما تهيئة الإقليم والديمومة حيث تشمل تهيئة الإقليم كل الإنجازات المادية وغير المادية، أما الديمومة فتشير إلى اتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين لحماية الموارد. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن التنمية المستدامة يعني الحديث عن الاقتصاد الأخضر.

خامسا- البرنامج الخماسي لحماية البيئة (2010-2014): أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010-2014)، الذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار، الأهمية لتحديث البنيات التحتية وخصخصة الاقتصاد. وقد تم تنفيذ برامج في مجال حماية البيئة وتوفير المياه والتحكم في نسبة انبعاث الغازات الدفينة. وتم تخصيص غلاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار لقطاع الماء والتطهير (سدود)، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تشهد عجزا في الموارد المائية، محطات التطهير والتحلية ، و7 مليار دولار لتهيئة المجال الترابي، ونحو مائة بنية تحتية لحماية البيئة. (بديار و مزيان، 2019، صفحة 312)

3. أهم إنجازات الجزائر في الاقتصاد الأخضر:

أولا- المركز الهجين (HYBRID) للطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل: أول محطة للطاقة الشمسية الهجينة (الشمس- الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل على بعد 494.5 كلم جنوب العاصمة ، وتحتل مساحة تقدر بـ 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية بطاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميغاوات عن طريق الغاز و 30 ميغاوات عن طريق الطاقة الشمسية . متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية و تتموقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وهو أكبر حقل غاز في افريقيا، وسيكون مصدر بديل ونظيف حيث أن عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع ، فقد تم تخفيض انبعاثات CO_2 بحوالي 33000 طن/سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية وهكذا أنقذت أكثر من 3 ملايين نسمة.

ثانيا- سد بني هارون: لدى الجزائر 70 سدا مستغلة، بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار متر مكعب، وهناك 14 سد آخر قيد الإنجاز. والمجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى انجازا استراتيجيا هاما، حيث يوفر مياه

صالحة للشرب لحوالي 4 ملايين نسمة في اقليم 5ولايات (جيجل ، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة)، كما يسمح بسقي أكثر من 400000 هكتار موزعة على سهول أهمها سهل باتنة وسهل الرملية. على الجانب التقني يصل ارتفاع السد إلى 120 متر، ولديه قدرة تخزين عالية تقدر بـ 960 مليون متر مكعب، وعلاوة على ذلك الاتساق المادي لديه يشمل ثلاثة سدود تخزين : وادي العثمانية، كدية المدور و الركيس، وقدرة كل منها على التوالي 35، 62 و 65 مليون متر مكعب.

ثالثا- محطات تحلية مياه البحر: بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية البحر بطاقة كبيرة ، وأربعة منها مبرمجة لتكون مسؤولة لتأمين امدادات المياه الصالحة للشرب في المدن الساحلية والداخلية .

رابعا- النقل الكبير للمياه في عين صالح/تمنراست: يمثل مشروع عين صالح/تمنراست عنوانا لسياسة استباقية لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة المتمثل في تلبية احتياجات من المياه الصالحة للشرب بحيث يعتبر مشروع القرن للنقل الهيدروليكي الكبير نحو تمنراست .

خامسا- مجال النقل المستدام: يعد قطاع النقل والمواصلات خاصة النقل البري بالطرق من أهم مصادر التلوث في الوقت الحاضر، حيث يعتبر هذا القطاع مسؤولا عن انبعاث 22% من ثاني أوكسيد

الكربــون، و 7.57% من غاز ثاني أوكسيد النتروجين وغيرها من الغازات، إضافة إلى استهلاك هذا القطاع للطاقة بشكل مستمر بسبب تزايد عدد المركبات بمعدل نمو سنوي 5%، هذا ما دفع السلطات إلى اتخاذ استراتيجية قطاعية حققت من خلالها تحولا هاما في هذا القطاع حيث تم انجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمستدامة للبلاد من خلال ما يلي:

- ❖ إنجاز الطريق السيار شرق/غرب الذي يبلغ 1216 كلم، والإطلاق القادم لمشروع إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020كلم.
- ❖ المخطط الخماسي (2010- 2014) حيث أطلقت الجزائر مخطط التنمية و تحدبث قطاع النقل الجماعي والنقل الحضري بين المدن .

سادسا- مجال تدوير النفايات: إن عملية تثمين النفايات في الجزائر في ارتفاع مستمر بسبب توسع نشاطات المؤسسات الصناعية والاقتصادية وهذا يتطلب عمل جاد للتحكم في تسيير النفايات، لذلك تسعى الجزائر لبذل جهود إضافية لتطوير صناعة تدوير النفايات لتدارك التأخر المسجل في هذا الميدان واعتباره من وسائل تطوير الاقتصاد الأخضر من خلال:

- ❖ النفايات التي ركزت في البداية على إزال المفرغات العشوائية التي فاقت سنة 2013 وطنيا 3000مفرغة باستبدالها بمراكز الردم التقني لتنظيف المدن، فقد تم إنجاز 112 مركزا للردم التقني.
- ❖ توجيه المستثمرين استثماراتهم إلى مجال تدوير النفايات على اعتبار أن أكثر من 60% من هذه النفايات والمقدرة بـ13.5 مليون طن هي مخزون للمواد الأولية المستعملة في صناعاتها قابلة للتدوير.
- ❖ نموذج خطة مجموعة "إيديالاك الجزائر" للطاقات المتجددة، والقائمة على تدوير نفايات الخشب والحديد والبلاستيك والكرتون وغيرها، وفرزها على أن يتم تحويلها إلى المصانع المختصة بغرض رسكلتها.
- ❖ كما أن ترقية تسيير النفايات يمكن أن يوفر 160000 منصب شغل في أفق 2030.

لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار في المغرب ، و330 ألف هكتار في تونس وكذا السياحة البيئية التي لازالت في مرحلة التجارب النموذجية. (تقرارت، مرداسي، و بوطبة ، 2017، الصفحات 580-582)

5. الخاتمة:

إن موضوع التمويل الأخضر والمشاريع البيئية أصبح يمثل أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام الحكومات والهيئات المعنية بحماية البيئة لا سيما بعدما أضافت المؤسسات المالية الدولية شرطا جديدا للمشاريع من أجل تمويلها والمتمثل في مدى اهتمامها بالبيئة وعملها بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاجها لمنتجات صديقة للبيئة. وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر بذلت العديد من الجهود للانتقال للاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة من خلال انجاز العديد من المشاريع والبرامج المستدامة و اعتمادها على مجموعة من الآليات لتمويل هذا الاقتصاد ، إلا أن هذه الآليات لا تزال غير مفعلة كليا وتشوبها الكثير من النقائص ، الأمر الذي يساهم في ظهور العديد من الصعوبات التي تحول دون النهوض بالمشاريع الخضراء الصديقة للبيئة.

النتائج : على ضوء ما سبق نستخلص مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- عدم وجود استراتيجيات ملائمة وشاملة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة في مختلف القطاعات
- كالفلاحة والسياحة اللذان يشهدان تأخرا في مجال الاستدامة البيئية .
- ندرة المشاريع الخضراء وضعف دور القطاع الخاص في تبني هذا النوع من المشاريع.
- غياب الصيرفة الخضراء والسندات الخضراء كأساليب لتمويل مشاريع الاقتصاد الاخضر على مستوى أغلب البنوك الجزائرية.
- نقص البحوث المتعلقة بالطاقات المتجددة وعدم تطبيقها على أرض الواقع رغم توفر الموارد الطبيعية.

التوصيات : توصي هذه الدراسة بما يلي:

- تبني البحوث الأكاديمية التي تخدم دراسة الابتكارات المالية مثل السندات الخضراء والصكوك الخضراء.
- ضرورة تعديل المنظومة المصرفية بما يخدم التوجه البيئي للمصارف الجزائرية في منتجاتهم البيئية.
- البحث عن مصادر تمويل خضراء كالسندات الخضراء نظرا لأهميتها البالغة في إنشاء ودعم المشاريع الصديقة للبيئة.
- ضرورة ترسيخ ثقافة السندات الخضراء لدى مدراء المؤسسات المالية وكذا حاملي المشاريع وتحفيزهم لخوض تجربة السندات الخضراء.
- نشر الثقافة البيئية لجميع الأطراف الداعمة للاستثمارات الخضراء.

- ضرورة التوجه نحو التمويل الأخضر من قبل المؤسسات الراعية المتمثلة في البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية.
- خلق الصناديق الاستثمارية الخضراء الهادفة لتمويل ودعم المشاريع الصديقة للبيئة خاصة للمستثمرين الشباب و المؤسسات الناشئة .

6. قائمة المراجع :

المؤلفات:

1-الهادي عمر سليمان. الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي. الاكاديمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

2- عبد العظيم هويدا. (2014). الاقتصاد الاخضر والنمو الاقتصادي. القاهرة: منشورات المنظومة العربية للتنمية الادارية.

3- محمد الطاهر قادري. (2013). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع.

4- هاشم مرزوق، عبيد عبد الزبيدي حميد، و الحلواني ابراهيم. (2006). الاقتصاد الاخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ،المجلد 1، عمان: دار الأيتام للنشر والتوزيع.

المقالات:

5- أمينة بديار، و محمد توفيق مزيان. (2019). أثر الاقتصاد الاخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 06(01).

6- عايد راضي خنفر، (2014)، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الاخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، الشركة الوطنية للخدمات البترولية، الكويت.

7- حدة فروحات . (2010). استراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق تنميةمستدامة. مجلة الباحث(09)، الصفحات 132-131.

8- نعيمة زعرور، صليحة جواهرة. (26 ديسمبر, 2018). برامج الطاقات المتجددة في الجزائر الواقع والمأمول. ابحاث اقتصادية وادارية(04).

9- سارة بوضياف، و عبد المالك بوضياف . (30 06, 2018). التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 3(1)، الصفحات 97-98.

10- عبد القادر بلحسين. (2018). السندات الخضراء كآداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الاخضر ضمن مسار التنمية المستدامة. مجلة المالية و الاسواق، 4(8).

11- فايزة بوشناف. (فبراير, 2021). التمويل الأخضر ودوره في تمويل المشاريع الخضراء في الجزائر. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 04(15)، الصفحات 155-171.

12- محفوظ برحماني. (ديسمبر, 2015). الجباية البيئية . مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية.

13- محمد طالبي. (2007). أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا(6).

14- نبيل عبد الامير نور. (2019). التمويل الاخضر ودوره في تحسين آداء المصارف العراقية. المجلة العراقية للعلوم الادارية، 15(60).

15- يزيد تقرارت، أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبة . (2017). الاقتصاد الاخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية(08)، الصفحات 582-582.

المداخلات:

16- مسعود صديقي، و محمد مسعودي. (2008). الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر . الملتقى العلمي الدولي الأول حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة .سطيف: جامعة فرحات عباس.

17- محمد بن قرينة، و حدة فروحات. (2012). تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر. المؤتمر الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية . ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

مواقع الأنترنيت:

18- موقع وزارة البيئة وتهيئة الاقليم (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد:2021/05/17 https://www.me.gov.dz/a

19- الطاهر ابراهيم . (2020). ماذا تعني السندات الخضراء. تاريخ الاسترداد: 14 07, 2021، من https://arabi21.com/story/1303898

20- باحيدرة. (2014, 10 14). مفهوم الصيرفة الخضراء. Consulté le 07 12, 2021, sur http://www.jbcnews.net/article/84763